الأمم المتحدة

E/CN.5/2015/NGO/24

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 December 2014
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الثالثة والخمسون
٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

بيان مقدم من المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقّى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.5/2015/1.

261214 261214 14-65490X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

يُعدّ المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية (International Council on Social Welfare)، المنشأ منذ ما يربو على ٨٦ عاماً، من أقدم المنظمات غير الحكومية الدولية التي تتعامل مع طائفة واسعة من مسائل التنمية الاجتماعية، بما في ذلك تعزيز العدالة الاجتماعية والرفاه البشري. والتزاماً منا بالولاية المسندة إلينا واستفادة من خبراتنا الجماعية الواسعة، ندعم بكل قوة عمل اللجنة التنمية الاجتماعية، ونأمل أن تسفر الدورة الثالثة والخمسين عن نتائج عملية هامة لازمة لتعزيز العناصر التحوُّلية المقررة في وضع السياسات الاجتماعية وتنفيذها في المستقبل على الصعيد الوطني.

ويساور المنظمة قلق عميق إزاء الضعف الواضح في التماسك الاجتماعي في بعض البلدان والمناطق، وإزاء الحالة السيئة للفئات الاجتماعية الضعيفة والعديد من الأشخاص الذين يواجهون عدم المساواة وانعدام الأمن وأوجه متعددة للحرمان. وتمثل أوجه انعدام المساواة المتجذرة بعمق داخل البلدان وفيما بينها تحديات هائلة بالنسبة للتنمية وبالنسبة لنا جميعاً، مما يقلل من الطاقات الإنتاجية للأشخاص ويضر بمستقبل الإنسان بدرجة كبيرة.

وهذه قضية عامة يجب أن تتصدى لها الحكومات والمجتمع الدولي عموماً على نحو منهجي وشامل.

وقد بيَّنت بجلاء بحوث هامة أنجزها مؤخراً كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهيئات دولية أخرى، أهمية أوجه انعدام المساواة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومدى تأثيرها المدمر في هذا الصدد. وتتسبب مخاطر التدهور البيئي في تفاقم مستويات اللامساواة القائمة. ولذلك، فإن أصوات الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن الضعاف، والنساء اللواتي يعانين الإقصاء، ومجتمعات الشعوب الأصلية وغيرها من الفئات الاجتماعية التي تواجه التمييز والتهميش لأسباب مختلفة، تستحق الاستماع إليها ويجب معالجة مشاكلهم. ونحن نؤيد بشدة إدراج هدف قائم بذاته بشأن أوجه انعدام المساواة في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونود أن نوجه انتباه اللجنة إلى الآراء المؤيدة لوضع هدف قائم بذاته بشأن انعدام المساواة الواردة في الإعلان الختامي للمؤتمر العالمي المشترك المتعلق بالعمل الاجتماعي والتعليم والتنمية الاجتماعية، الذي دعا المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية إلى عقده في تموز/يوليه ٢٠١٤، بالاشتراك مع شريكينا وهما الرابطة الدولية لمدارس العمل الاجتماعي والاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين.

وتعزيز الحماية الاجتماعية ليس أحد أفضل السبل للحد من انعدام الأمن والحرمان في العالم فحسب، بل إنه أيضاً وسيلة فعالة لإعادة تنشيط جدول أعمال التنمية، وإيجاد حلول جديدة لطائفة من العلل الاجتماعية القديمة والجديدة. ويستدعي التصدي لمسائل عدم المساواة والحد من الفقر بطريقة شاملة، وربط حقوق الإنسان بالتزامات الضمان الاجتماعي، اتباع نهج شامل لعدة قطاعات، سعياً إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان في أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وتؤيد منظمتنا كل التأييد باستمرار توصية منظمة العمل الدولية بشأن الحدود الدنيا الوطنية للحماية الاجتماعية (التوصية رقم ٢٠٢) التي اعتمدها أعضاء المنظمة بالإجماع في عام ٢٠١٢.

وتعرِّف منظمة العمل الدولية في توصيتها الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية بأنها أربعة ضمانات أساسية للضمان الاجتماعي تكفل حداً أدنى من تأمين الدخل في مراحل الطفولة والبلوغ والشيخوخة، وتوافر الرعاية الصحية الأساسية للجميع. وتنص التوصية على ”ضرورة أن تكفل الضمانات، كحد أدنى وطوال الحياة، لجميع المحتاجين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية وأمن الدخل الأساسي، اللذين يضمنان معاً الحصول الفعال على السلع والخدمات المعرّفة على أنها ضرورية على المستوى الوطني“. وبناءً عليه، تشكل مسألة الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية عنصراً أساسياً من أي استراتيجية متسقة وشاملة للتنمية الاجتماعية القائمة على الحقوق، تهدف إلى حماية المرأة والرجل والطفل من المخاطر وأوجه الضعف، والمساعدة على إدامة رفاههم في جميع مراحل الحياة، ومكافحة الفقر، والحد من أوجه انعدام المساواة، وتعزيز الشمول الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات.

وما برح المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية مؤيداً قوياً لمبادرة الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية للأمم المتحدة منذ إطلاقها في عام ٢٠٠٩. فقد جعلنا من تعزيز الحد الأدنى للحماية الاجتماعية حجر الزاوية في استراتيجيتنا العالمية. والمجلس الدولي عضو مؤسس في التحالف العالمي للحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، وهو مجموعة مؤلفة من أكثر من ٨٠ من المنظمات غير الحكومية والمنظمات النقابية الدولية الأخرى، تؤدي دوراً متزايد الأهمية في تشكيل النقاش وزيادة الوعي وتحقيق التوافق الوطني في الآراء بشأن استراتيجيات الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية. وينبغي أن يُدرَج مفهوم الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، استناداً إلى مقبوليته وشرعيته السياسية على الصعيد العالمي، في جميع استراتيجيات التنمية الوطنية والعالمية في المستقبل.

ويرد ذكر الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية في مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (انظر الهدف ١، المتعلق بالقضاء على الفقر بجميع

أشكاله في كل مكان، الغاية ١-٣). وترد عناصر أساسية أخرى لضمانات الصحة وضمان الدخل في أهداف مقترحة أخرى، أي تلك المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي وبفرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي والطاقة. وما زلنا نأمل أن تؤدي الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية دوراً أكثر بروزاً وأكثر وضوحاً في الصياغة النهائية للأهداف المقرر أن تخلف الأهداف الإنمائية للألفية. وقد طالب بالفعل التحالف العالمي للحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، منذ حوالي عام مضى، بوضع هدف قائم بذاته بشأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية.

وفي هذا السياق نود أن نوجه انتباه اللجنة إلى البيان والتقرير اللذين قدمهما في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ المقرر الخاص الجديد المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان إلى الجمعية العامة. وقد حث المقرر الخاص الحكومات إلى اعتماد مبادرة الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية التي تهدف إلى ضمان الدخل الأساسي وضمان إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. وركز المقرر تحديداً على أهمية المبادرة بالنسبة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأشار إلى إعمال الحق في الحماية الاجتماعية من خلال قيام جميع الدول باعتماد الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية بوصفه ''أكثر النهج الواعدة المستوحاة من حقوق الإنسان إزاء القضاء على الفقر المدقع على الصعيد العالمي إلى حد بعيد''.

ويوافق عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥. وينبغي أن تُفحَص بعناية الدروس المستفادة من مؤتمر القمة والتأثير الناجم عنها، إن أُريد تعزيز فعالية صياغة السياسات الاجتماعية لفترة ما بعد ٢٠١٥. وقد كان لمؤتمر القمة دور أساسي في رسم مسارات جديدة لتحسين أحوال البشر وتسليط الاهتمام على الإنسان في صلب جهود التنمية. فالقضايا الأساسية الثلاثة المترابطة لمؤتمر القمة (وهي القضاء على الفقر والنهوض بالعمالة والتكامل الاجتماعي، تدعمها بيئة مؤاتية قائمة على إطار من الإنصاف والمساواة) إلى جانب الالتزامات العشرة التي أسفر عنها المؤتمر، ما زالت تشكل رؤية سارية كلية شاملة للتنمية الاجتماعية. وتجسد المعايير المذكورة في الوثائق الختامية لمؤتمر القمة القيم والمبادئ الواردة في وثائق الأمم المتحدة الرئيسية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن مجموعة من الاتفاقات تم التوصل إليها في عدد من المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة السابقة.

ومن بين الدروس المستفادة في السنوات العشرين الماضية، والتي تنطبق بجلاء على الجهود الجارية لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ضرورة التمسك برؤية شاملة للتنمية

على نحو ما دعا إليه مؤتمر القمة وتعزيز هذه الرؤية، دون اختزالها في منظور اقتصادي صِرْف. فالنمو الاقتصادي، بكل ما له من أهمية لا يمكن إنكارها، وسيلة للتنمية وليس هدفاً في حد ذاته. وما المنظور الاقتصادي إلا واحد من المنظورات، وينبغي النظر إليه مقترنا بالاعتبارات السياسية والبيئية والأخلاقية والروحية، دون التغاضي عن الكرامة الإنسانية والمساواة لحظة واحدة. وفي المجالين الاقتصادي والاجتماعي، حسبما أكد إعلان كوبنهاغن بوضوح، فإن أنجع السياسات هي تلك التي تمكن الناس من الاستفادة إلى أقصى حد مما هو متاح لهم من طاقات وموارد وفرص. وكما ثبت من تجارب العديد من البلدان، فإن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية يعزز كل منهما الآخر. ومازالت أغلبية أكثر الاقتصادات كفاءة ونجاحاً في العالم تعمل وتُستَعمَل في مجتمعات العالم الأكثر مساواة وشمولاً وأمناً من الناحية الاجتماعية.

وتستطيع السياسة الاجتماعية أن تحقق نتائج أفضل عندما توضع وتنفذ باعتبارها جزءاً من استراتيجيات التنمية الوطنية الأوسع نطاقاً. ولئن كانت الأدوات الاقتصادية ضرورية لمعالجة بعض الأسباب الكامنة وراء العلل الاجتماعية مثل استمرار الفقر أو البطالة الهيكلية الطويلة الأجل، فإن الحد من أوجه الضعف وانعدام الأمن، لا سيما بالنظر إلى التهديدات الجديدة المرتبطة بتغير المناخ والتدهور البيئي، يتحقق بسرعة أكبر بكثير حين توضَع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتُنفَّذ بطريقة متكاملة. وعلاوة على ذلك، يعد الإنصاف بين الأجيال وتعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الأجيال من الاعتبارات الهامة التي ينبغي ألا يُتَغَاضى عنها في خطة الأعمال الاجتماعية الناشئة في عالم يتقدم السن بسكانه بسرعة.

والمسائل الاجتماعية، بحكم تعريفها، مسائل سياسية. وينطوي تنفيذ أي خطة للعمل الاجتماعي عادة على إعادة توزيع الناتج الوطني، ومن المحتم أن تمثل السياسات الاجتماعية في أي مجتمع ديمقراطي حلاً توفيقياً بين مختلف القوى والجهات الفاعلة السياسية. وينبغي أن يصبح تحديد وحماية الحيز المالي للنفقات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية، بما يشمل الرعاية الاجتماعية والحماية الاجتماعية، عنصراً لا يمكن إغفاله لدى إعداد الميزانيات الوطنية وتحديد الأولويات المتصلة بها. ويعني هذا أيضاً أن مسائل الكفاءة المتعلقة بالتدخلات الاجتماعية ينبغي أن تشكل جزءاً بالغ الأهمية من الصورة، وأن يصبح نشر موارد الإدارة الأكثر فعالية من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية دائماً من الأولويات العامة في تنفيذ الميزانية الوطنية.

ومن الصعب إيجاد طريقة متكاملة للنظر إلى التنمية الاجتماعية – الاقتصادية ولجعل التنمية مستدامة ومنصفة، إلا أن من الضروري التصدي لهذه الصعوبة من أجل الأجيال

الحالية والمقبلة. وأحد السبل لرسم هذه الطريقة المتكاملة هو بناء مجموعة شاملة من أدوات الإدارة على الصعيد العالمي، تتألف من أهداف إنمائية يجري استعراضها دورياً، وإنشاء مجموعة من صكوك الأمم المتحدة القائمة على الحقوق والملزمة قانوناً، والتي تدون وتحدد الحقوق الاجتماعية غير القابلة للتصرف للمواطنين العالميين في بيئاتهم الاقتصادية الوطنية والعالمية.

وإحدى هذه الأدوات هي اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، والتي نجحت في تغيير حياة العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة نحو الأفضل، إذ أنها بدأت تمارس تأثيراً معيارياً على القوانين والممارسات الوطنية. ونحن نحث الدول الأعضاء على إكمال المشاورات الجارية بشأن اتفاقية دولية مماثلة متعلقة بحقوق كبار السن، والدخول في عملية الصياغة القانونية بأسرع ما يمكن.

واغتناماً لفرصة الاشتراك في عملية ''إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر''، بحسب اقتراح لجنة التنمية الاجتماعية، ندعو إلى وضع واعتماد صك جديد للأمم المتحدة بشأن السياسات الاجتماعية، بغرض تعزيز تأثير التوصية رقم ٢٠٢ لمنظمة العمل الدولية، وتوفير محتوى ملموس لحق الإنسان في الضمان الاجتماعي، والحق في مستوى معيشي مناسب. ومن شأن أي صك دولي شامل بشأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، يُطرَح لتُصدِّق عليه الدول الأعضاء، أن يعزز التأثير والوزن السياسيين لمفهوم الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، ويتيح ملكية جماعية واضحة للمفهوم من جانب منظومة الأمم المتحدة برمتها، ويضمن تعميمه فعلاً في المناقشات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية على الصعيدين الوطني والعالمي. ورغم أن صكاً كهذا يمكن أن يتخذ شكل اتفاقية أو بروتوكول اختياري ملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سيكون من الأهمية البالغة أن يكون هذا الصك ملزماً من الناحية القانونية، وأن يمارس تأثيراً مباشراً على القانون الوطني. ولا يمكن أن نبالغ في تقدير أهمية أداة كهذه بالنسبة إلى ٧٥ في المائة من سكان العالم الذين ما زالوا يفتقرون إلى ما يكفي من الضمان الاجتماعي، ونسبة الـ ٣٥ في المائة منهم الذين ما زالوا يعيشون في فقر مدقع.

وسيشكل وضع واعتماد قرار للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد خطوة منطقية أولى على الطريق لوضع الصك الدولي الجديد بشأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، وسيمثل أول نتيجة ملموسة في عملية إعادة النظر في التنمية الاجتماعية.